

فتش عن الأخلاق في الأمم

دراسة مقارنة بالقانون والدين

محمد عدنان علي الزبير

بغداد



يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب) البقرة الآية 85. وكذلك بالنسبة للقانون: فالجمعيات التي تضعف فيها القيم الأخلاقية لا ينفعها تقدم قوانينها وحسن صياغتها، فالتحايل على القانون أو تعطيله عن التطبيق أو سوء تطبيقه ستكون لهذا القانون أو ذاك بالمرصاد! فلا ينفعها حينها قانونها ولا أحكامها!!

فبالرغم من أن معظم دول العالم قد رفعت راية الإنسان وحماية كرامته وحقوقه وإن قوانينها أصبحت الآن مشبعة بتنظيم حقوق الإنسان وتؤكد على مبدأ المساواة ما بين بني البشر، إلا أنه وعند الرجوع إلى التطبيق، نجد أن الدول التي ضعفت فيها الأخلاق قد أصبحت قوانينها المعنية بالإنسان وبحقوقه ماهي إلا حبرا على ورق!! فإلإنسان فيها قد غيبت عنه حقوقه وسحقت كرامته حتى تجده نيسى أو يتناسى إنسانيته وأما التمييز والطبقية فتجدها سيدة الموقف!

فلسان حال الإنسان فيها يقول «لبدوي الجبل:

نحن موتى! وشر ما ابتدع الطغيان

موتى على الذروب تسير

نحن موتى! وإن غدونا ورحنا

والبيوت المزققات قبور

وتجد أن السياسة هي من تنتقي أي القوانين تطبق وأيها منهم يغيب عن التطبيق، حتى صارت السياسة هي من تقرر والقانون ليس عليه إلا أن يبرر!

وانعكاسا لذلك تجد أن أفراد تلك المجتمعات يميلون إلى التطرف والفضوى فترى الإنسان فيها تارة يلجئ إلى الدين ليسوغ من خلاله قتل أخيه الإنسان طمعا بالجنة وكأنما الجنة أصبح يُقاس ثمنها بالدماء وإن الله قد خلق الجنة ليقتل الإنسان أخيه الإنسان!! أو تراه يقتل الإنسان تحت مبرر تطبيق القانون وحقوق الإنسان، فقيمة الإنسان هنا تُقاس بالملسحة لا بالإنسان، فلا غرابة أن عندما تسمع أن الكثير من الدول قد سوغت قتل الإنسان للمطالبة بحقوقه!!، حتى صار الإنسان يستغيت ولسان حاله يقول لكم حقوقكم ولي حياتي اتركوني وشأني لأعيش بسلا!!

فالأخلاق يا سادة: هي من ينبغي أن ننظر إليها ونفتش عنها عند تقييم مجتمع ما فإذا وجد الأخلاق وجد الدين والقانون معاً، وضياح الأخلاق للدين والدين معاً، فالدين بلا أخلاق سيكون مبرراً لإشباع غرائزنا.. والقانون بلا أخلاق سيكون حصنا لجرانمنا، وختام القول نقول صدق من قال × لأحمد شوقي:

إنما الأمم الأخلاق ما بقيت

فإن هم ذهبت أخلاقهم ذهبوا

لا يخفى على حضراتكم بأن الأخلاق والدين والقانون جميعها قواعد وُجدت لضبط السلوك الانساني على الرغم من اختلاف مصدر كل منها ونطاق تطبيقها، فكل منها يكمل الآخر للارتقاء بالإنسان نحو الكمال والمثل العليا، إلا أن ما يلتفت انتباهنا ونحن في صدد تقييم أي مجتمع بشري نجد أن المعنيين بالدراسة والمقارنة يشغلون أنفسهم عند تقييم مجتمع ما من خلال النظر بعين قاعدة من تلك القواعد وبمعزل عن بقية القواعد الأخرى.

رجال الدين والبحث عن الكمال الانساني؟

فالمعنيين بالأديان نجدهم يقيسون مدى انضباط المجتمع ورقبه من منطلق أثر الدين على المجتمع وعلاقته بالنظام السياسي دون النظر إلى أخلاق أو قانون هذا المجتمع أو ذلك، فتراهم عندما يتكلمون عن المجتمعات التي سارت نحو فصل الدين عن السياسة (العلمانية)، ينسبون تقدم تلك المجتمعات إلى هذا العامل (العلمانية) بعيداً عن بقية العوامل فيطالبون -ومن منطلق الاقتداء بتلك المجتمعات - بفصل الدين عن السياسة مكتفين بذلك المطب ويعولون عليه لحل كافة المشاكل التي تلحق بالمجتمع البشري من ويلات وتخلخا.

رجال القانون والبحث عن المجتمع الناجح؟

بينما نجد المعنيين بالقانون: وعند اعتمادهم الدراسة المقارنة ما بين قوانين المجتمعات البشرية يؤكدون بطريقة أو أخرى على أن التقدم البشري وتحقيق النظام في مجتمع ما، يعود إلى تقدم ورقي قوانينهم التي تنظم العلاقة فيما بين أفرادها، فتجدهم يتسارعون - من منطلق التقليد والمحاكاة - إلى تشريع قوانين مشابهة تماما لذات القوانين المعمدة في المجتمعات التي قد قطعت شوطا متقدما في رقيها ونظامها والانضباط الذي يتحلى به أفرادها، فلنا منهم بان جميع مشاكلهم الاجتماعية والفضوى التي يعيشون فيها سيتم حلها بتشريع هذا القانون أو ذلك!

في حين كان الأجدد على المعنيين بالدين وكذلك القانون لا يغفلوا أو يتغافلوا ما لآثر الأخلاق على الدين والقانون معا ويعتمدوه معيارا لتقييم مجتمع ما مع مراعاة بقية قواعد السلوك الأخرى دون تجاهلها (الدين والقانون). ففسف الأخلاق في مجتمع ما وإن كان فيه دين (مجتمع متدين) ، وبغض النظر ما إذا كان الدين قد فصل أم لم يفصل عن السياسة يجعل الناس يتحايلون على الدين ويعبرون انحراف سلوكياتهم بالحيل الدينية ويلتفون على النص الديني فيطبقون منه ما يتماشى مع رغباتهم وشهواتهم وينتكون سواء، وهو ما أكدته القران الكريم بقوله تعالى:

(افتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من

كل ما له علاقة بالتاريخ البعيد سبباً في تاجيجه، وكأنه راهنياً. ومن مظاهر هذا الصراع استنزاف طاقات البلدان العربية على حساب الصراع العربي - الإسرائيلي من جهة ، وعلى حساب قضايا التنمية والإصلاح والديمقراطية والعدالة والمساواة من جهة أخرى، حيث لعب دوره في تمزيق الوحدة الوطنية وفي زرع عدم الثقة بين الفرقاء وبت روح الكراهية والعداء، ناهيك عن إضعاف روح المواطنة، حين يتقدم الانتماء المذهبي والطائفي والهويات الفرعية على الانتماء للوطن وعلى الهويات العامة الجامعة.

مظاهر أخرى

ومن مظاهره الأخرى ظهور تنظيم داعش في أواخر العام 2013 في كل من العراق وسوريا حيث استطاع بسرعة خاطفة وبيوت قياسي فرض نفوذه العسكري والسياسي والميداني على مناطق واسعة تجاوزت على ثلث أراضي كل من العراق وسوريا، ولاسيما باحتلال الموصل العراقية والرقعة السورية التي جعلها عاصمة له. وشكل مثل هذا الحدث نقطة تحول مهمة في مجرى الصراع السياسي القائم على أساس المصالح والتفوق، الأمر الذي طرح تساؤلاً كبيراً حول حقيقة هذا التنظيم ووجوده وصناعته ودعمه، وهو ما صدر في تقرير مكثف عن "مركز دراسات الشرق الأوسط - الأردن" في العام 2017 كما وردت إشارات إليه في كتاب الدكتور فواز جرجس "داعش إلى أين": جهاديو ما بعد القاعدة" الصادر عن "مركز دراسات الوحدة العربية"، العام 2016.

واليوم بعد هزيمة داعش عسكرياً في العراق وسوريا ، فهل سيتم تحويل هذا النصر إلى نصر سياسي، باستعادة الوحدة الوطنية وإعادة تأسيس الشرعية على أسس جديدة، قوامها تحريم الطائفية واعتماد المساواة والمشاركة أساساً في تحقيق المواطنة المتكافئة وإطلاق دائرة الحريات وتوسيعها واحترام خيارات الناس وحقوقها في إطار عقد اجتماعي دستوري سياسي جديد يؤكد احترام الخصوصيات والهويات الفرعية، ويعمل على تعزيز التنوع وحمانيته؛ وعكس ذلك فإن استمرار الحال وربما بوتيرة متصاعدة، قد يقود إلى الانقسام والتفتت وينذر بمواجهات ساخنة في أكثر من ساحة، ذلك لأن الأزمة الطائفية إحدى أخطر الأزمات التي يشهدها العالم العربي.

□ باحث ومفكر عربي

قول ثانٍ في الطائفية

عبد الحسين شعبان

بيروت



للتنوع، وكانت القوى الخارجية قد لعبت على هذا الوتر الحساس، وقد بلور المؤرخ برنارد لويس، الذي توفي قبل أشهر قليلة، فكرة تقسيم الوطن العربي إلى 41 كياناً، وذهب هنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق ومستشار الأمن القومي للقول منذ العام 1975 علينا أن نقيم وراء كل بئر نطف بويطة، لأنه يرى في التقسيم والتفتت خدمة للمشروع الصهيوني الذي سيجعل إسرائيل الدولة الأقوى بين دول تمثل "أقليات" في الشرق الأوسط، لكي تكون أكثر تقدماً علمياً وتكنولوجياً في محيطها.

أهداف استعمارية

وكشف إيغال ألون منذ العام 1982 عن الأهداف الاستعمارية الاستيطانية للعدوان الإسرائيلي بعد 5 يونيو/ حزيران العام 1967 الهادفة إلى تقسيم العالم العربي والتوسع على حسابها ، حين قال (واجبنا استيطان إسرائيل الكبرى). وأضاف: إن من يشك في هذا يضع علامة استفهام حول العقيدة

كشفي إيغال ألون منذ العام 1982 عن الأهداف الاستعمارية الاستيطانية للعدوان الإسرائيلي بعد5. يونيو/ حزيران العام 1967 الهادفة إلى تقسيم العالم العربي والتوسع على حسابها ، حين قال (واجبنا استيطان إسرائيل الكبرى).

وأضاف: إن من يشك في هذا يضع علامة استفهام حول العقيدة الصهيونية، وقد بلور المحافظون الجدد في الولايات المتحدة لاحقاً هذه الآراء باستراتيجيتهم إزاء الشرق الأوسط، وعلى أساسها نفذوا عملية غزو أفغانستان العام 2001 واحتلال العراق 2003 حيث دمروا الدولة العراقية وفتحو الباب على مصراعيه لاندلاع الصراع الطائفي وانفلات العنف واستشراء الإرهاب الذي لم يتوقف عند حدود العراق .

نبحث عن علاجات أخرى نداوي بها جراحاتنا قبل ولوج عالم صناديق الاقتراع ومن يمثل الأهالي وأي أهالي نملخلمهم، بعيدا عن تأثيرات رجال الدين والمذهب وشيوخ العشائر واغوائها الذين يحركون بوصلة تمثيل الأهالي في العشرين والذهب والدين وهم الغالبون! وحتى يتم ذلك يستوجب إعادة النظر في جميع مناهج التربية والتعليم، من البيت إلى المدرسة إلى الجامع أو الكنيسة، لكي نستطيع تحويل التلميذ من وعاء يتم تعبئته بالمعلومات البيفغائية إلى ناقد واع ومتمفاع، ومن إنسان ينحني إلى قرية أو مدينة أو قومية أو دين إلى مواطن ينتقي إلى وطن يمكن لهذا المواطن أن يختار وينتخب شكل النظام ووسيلة الحكم وهيئاته التشريعية والتنفيذية باطمئنان وأمان على حاضر ومستقبل شعبه ودولته.

على أصوات عائلته وبعض

أقربائه!؛

واليوم يجلس على كراسي

(اموافج) مجاميع تظل واحدة

من أفضل دول العالم، وأكثرها

بؤسا وتعاسة وفقدانا للأمن

والسلم وأي مظاهر للتقدم

والازدهار، حيث يستخدمون في

آليات التشريع والانتخاب ذات

الآلية التي كان يستخدمها

عراوبهم في الأنظمة السابقة،

بالاعتماد الكلي على العشيرة

والدين والمذهب والحزب أو

الكتلة، ويمارسون ثقافة

(اموافج) وإن اختلفت المواقع

والعناوين، وبغيب المواطنة

والانتماء الوطني وسيادة

الانتماء القبلي والديني

المذهبي، أصبحت برلماناتنا

مسارح لتمثليات بائسة

وسيرك عجري سانج!

وإزاء ذلك كله يبقى السؤال

الإثر لإحاحا هل إننا أصبحنا

بمستوى ممارسة الديمقراطية؟

وهل هي فعلا علاج أمراضنا

المرمنة والمتكسة؟ أم علينا أن

انها لم تدرك كيف ستكون

مؤسساتها الدستورية

والديمقراطية والية انتخاب

أعضائها؟

ما حصل عندنا في العراق

وبالتأكيد هو ذاته في ليبيا أو

سوريا لاحقا أو مصر واليمن

وبقية دول المختبر الديمقراطي،

هو نفسه الذي كان يستخدم من

قبل الزعماء وأحزابهم العظيمة،

حيث يتم تجسيه القبائل

والعشائر والرموز الدينية

والذهبية، ويتمويل من الكتل

والإحزاب، لإصالح مجموعة من

الأصنام إلى قبة البرلمان مقابل

امتيازات مالية، وهذا ما حصل

فعلا منذ 2005 ولحد آخر

الانتخابات في العراق، بحيث

الإتحادي والإقليمي، حيث

يذهب إلى تلك المقاعد مجاميع

من الأشخاص الذين يدعمهم

الحزب أو الكتلة بإسناد

عشائري وديني أو مذهبي ذيب

شخصية المرشح، بحيث لو أنه

تجرا وقرع بنفسه دونما دعم

لذلك المؤسسات، لما حصل إلا

ويتملك مفاتيح مستقبل وسعادة

الأهالي؛

وعلى هذه الأسس تم تكوين

برلماناتهم والية انتخاب

أعضائها، حيث يذكر العراقيون

والسوريون والليبيون

واليمنيون والمصريون، وحتى

إخواننا في الجيرة أهل إيران

وتركيا وبقية الشعوب المتبلاة

بثقافة الشرق المريض، كيفية

ترشيح ودعم أي عضو لكي

يجلس على كراسي (اموافج)

بالبرلمان، حتى وإن كان

معارضاً، فهو مطبوخ في مطبخ

القائد وقيادة حزبه ومخابراته،

ولكي لا نشعث انشباب الحزبي

سنتحدث عن النموذج العراقي

سابقا لاحقا، في إيصال هؤلاء

الأشخاص، إلى تلك الكراسي في

زمن الرئيس المهدوم صدام

حسين ومن سبقه من قادة

العراق المعومين في الغالب، إلا

من سقطت طائفته أو أرسل على

عجل إلى عاصمة للسياحة

والإستيطاف، حيث يتم تبليغ

منظمات الحزب والشيوخ

وأعمدة القوم لتوجيه أتباعهم

لانتخاب شخص معين لكونه

مرشح الحزب أو القائد، وبهذه

الطريقة يصل هؤلاء الأصنام إلى

كراسي المغفلين في ما يسمى

بالبرلمان.

انظمة شمولية

واليوم بعد أن أزالت الولايات المتحدة وحلفائها هياكل تلك الأنظمة الشمولية، مدعية أنها تعمل من أجل إقامة نظم ديمقراطية على أنقاض تلك الحزائب، دونما إدراك للسلك الهائل من الموروثات التربوية والاجتماعية والعقائدية والسياسية، في مجتمعات تعاني أصلا من الأمية بشطريها الأجنبي والحضاري، وما تزال تعتبر القبيلة والعشيرة ورموزها أهم ألف مرة من الشعب والدولة، وكذا الحال بالنسبة للدين والمذهب، اللذان لا ينافسهما أي انتماء، والغريب